



## Monetary policy in Iraq and its impact on some macroeconomic variables

Time period (2007-2018)

السياسة النقدية في العراق وتأثيرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي

للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٧)

\*م. م باسمة نياز محسن

**Abstract :** The study aims to explain the effect of monetary policy on some macroeconomic variables. so that monetary policy exerts a direct impact on these variables through the intervention of the central bank in determining the monetary mass in the economy and commensurate with the size of economic activity, as well as determining the exchange rate of the Iraqi dinar against the dollar, including The stability of the value of the currency is achieved by relying on the processes of buying and selling the dollar in the currency auction and the currency selling window, in addition to supporting the real sector by lending to the specialized banks in order to support the gross domestic product .

Key words: monetary policy, gross domestic product, domestic liquidity, exchange rate .

**المستخلص:** تهدف الدراسة الى بيان تأثير السياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي, اذ ان السياسة النقدية تمارس تأثيرا مباشرا على هذه المتغيرات عن طريق تدخل البنك المركزي في تحديد الكتلة النقدية في الاقتصاد وبما يتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي. وكذلك تحديد سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار وبما يحقق استقرار قيمة العملة بالاعتماد على عمليات بيع وشراء الدولار في مزاد العملة و نافذة بيع العملة , فضلا عن دعم القطاع الحقيقي عن طريق اقراض المصارف المتخصصة من اجل دعم الناتج المحلي الاجمالي. الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية , الناتج المحلي الاجمالي, السيولة المحلية , سعر الصرف .

تستخدم السياسة النقدية في مختلف الدول لاسيما النامية منها كأداة لتعزيز عملية النمو الإقتصادي , وتحقيق استقرار العملة عن طريق ادارة سعر الصرف والتحكم في حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني لتفادي ظاهرتي التضخم او الانكماش , فضلا عن تحديد سعر الفائدة ودعم الجهاز المصرفي ,بالإضافة الى دعم الناتج الحقيقي عن طريق اقرض المصارف المتخصصة , ويمكن للسلطات النقدية نقل اثار السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي بالاعتماد على مجموعة من القنوات هي (معدل الفائدة , اسعار الصرف , اسعار الاسهم والسندات ..).

ومنذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان اخذت السياسة النقدية في العراق جزءا من دورها في الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق استقرار قيمة العملة , وتحديد الكتلة النقدية , والقيام ببعض الاجراءات التي من شأنها دعم عملية النمو الاقتصادي الحقيقي الخ ...  
مشكلة الدراسة:

على الرغم من الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في العراق الا انها لم تؤدي ما هو مطلوب منها كون السياسة النقدية شأنها شأن السياسة المالية تأخذ وقتاً لأداء دورها في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي , ففي البدء على البنك المركزي ادراك ما هو موقف الاقتصاد وهذا امر غاية في الصعوبة، لان سعر الصرف والسيولة والناتج المحلي والتي تعد من اهم متغيرات الاقتصاد الكلي تتغير معدلاتها ببطء وتضيف وقتاً أكبر إلى التباطؤ , اذ حالما تتغير المعدلات طويلة الأجل فان المشاريع والأفراد عليهم ان يغيروا خططهم استجابة لتغيرات تلك المعدلات .

### اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

- ١- عرض مفهوم السياسة النقدية واهدافها وادواتها وقنوات انتقالها الى الاقتصاد الحقيقي .
  - ٢- تحليل اثر السياسة النقدية على كل من الناتج المحلي الاجمالي والسيولة المحلية وسعر صرف الدينار العراقي امام الدولار .
- فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان السياسة النقدية في العراق لها تأثير محدود على كل من الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد وبشكل اكثر في سعر صرف الدينار مقابل الدولار .  
هيكلية الدراسة

من اجل التحقق من فرضية الدراسة وتحقيق اهدافها قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث : تضمن المبحث الاول منهجية الدراسة , فيما تناول المبحث الثاني الاطار النظري للدراسة والمتضمن تعريف السياسة

النقدية واهدافها وادواتها وقنوات انتقالها , وتصدى المبحث الثالث الى الجانب العملي للدراسة وبيان تأثير السياسة النقدية على بعض المتغيرات الكلية , واختتمت الدراسة بأهم الاستنتاجات والتوصيات .

## المبحث الثاني // الاطار النظري للدراسة

اولا // مفهوم السياسة النقدية

١. تعريف السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء كونها تمكن الدولة من التعامل مع اهم متغيرات الاقتصاد الكلي كسعر الفائدة , سعر الصرف , التضخم وغيرها , لذلك اصبحت من اولويات القائمين بالسياسات الاقتصادية في مختلف الدول في الوقت الحالي . وتعرف السياسة النقدية على انها مجموعة الادوات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الاصدار النقدي والرقابة على الائتمان بصورة لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه تلك الاجراءات والتدابير على حركات الاسعار (المشهداني : ٢٠١٢ : ١٢٣) .

ويعرفها اخرون على انها مجموعة التدابير المتخذة من السلطات النقدية بقصد إحداث أثر على الاقتصاد و من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف (علواني : ٢٠١٦ : ٣) .

أما الإقتصادي جونسون (Johnson) فقد عرفها "الأداة التي يستعملها البنك المركزي للتحكم في عرض النقد عن طريق التحكم به لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية (المرزوك: ٢٠١٨ : ٣٦) وهناك تعريف اخر للسياسة النقدية وهو : الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة، وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظيف الكامل دون التعرض الى حالة التضخم (غدير : ٢٠١٠ : ٣١).

٢. اهداف السياسة النقدية في البلدان النامية

يمكن إجمال و تصنيف الأهداف العامة للسياسة النقدية بالاتي: (الخرجي : ٢٠١٠ : ٥)

١- استقرار مستوى الأسعار : و يرتبط مستوى الاستقرار في الأسعار بالاستقرار الاقتصادي العام واستقرار في عرض النقود، إضافة إلى أن الاستقرار في الأسعار يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

٢- تحقيق مستوى استخدام عالي : يعد هدف تشغيل الأيدي من اهم اهداف السياسة النقدية اذ يساهم في توظيف الموارد البشرية والطبيعية، إضافة إلى الحد من البطالة.

٣- زيادة النمو الاقتصادي : هدف عام يسعى إليه الجميع من خلال زيادة حجم الناتج الإجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع المستوى المعاشي وزيادة الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة الموارد في النقد الأجنبي والمحلي للمساهمة في زيادة معدلات النمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

٤- الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات : اذ أن ميزان المدفوعات عبارة عن مرآة توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب

الدائن والمدين لفقرات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود عجز، لذا نسعى بشكل دائم السياسة النقدية إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وبهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للبلاد.

٥- استقرار أسعار الصرف : وهو هدف مترابط مع غيره من الأهداف بشكل غير مباشر مثل استقرار أسعار السلع والخدمات والإنتاج والاستثمار، لاسيما ان بعض البلدان التي تعاني من ضعف عملتها المحلية وتتسم بالانخفاض تجاه العملة الأجنبية كالدولار مما يؤثر مباشرة في أسعار السلع المستوردة وينعكس في عدم استقرار المستوى العام للأسعار بشكل مستمر لارتباطه بسعر الصرف الأجنبي.

اما في البلدان النامية فان الأهداف الأساسية للسياسة النقدية تتركز على خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل الذاتي اللازم لها , اذ يتطلب تطوير هذه البلدان ودعم تنميتها، تطوير أجهزتها المصرفية والائتمانية لتتلاءم مع ظروف هذه الدول الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات تنميتها، ووضع السياسات المناسبة لتنظيم هذه الأجهزة وتوجيه نشاطها نحو خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

و لتحقيق ذلك لابد من تطبيق الأسس التالية( عمران : ٢٠١٤ : ٢٧) :

- العمل على إصلاح النظم الاقتصادية وما يتطلب من دعم الدولة للبنك المركزي وأحكام رقابته على نشاط البنوك والمؤسسات المالية خاصة في مجال التسهيلات الائتمانية من حيث نطاقها وأجلها وصورها المختلفة.

- توفير المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمار المرغوب فيه، وهذا يستلزم توفير المؤسسات العاملة في هذا المجال على اختلاف أنواعها ومستوياتها بالقدر الكافي .

- استخدام السياسات النقدية المناسبة للأوضاع الاقتصادية وخطط التنمية حتى لا تحدث اختلالات نقدية تؤثر سلبا على مسار التنمية وعلى توزيع الموارد في المجتمع.

### ٣. ادوات السياسة النقدية

تلجأ السياسة النقدية الى استعمال مجموعة من الادوات من اجل تحقيق اهدافها , ويمكن تقسيم هذه الادوات الى قسمين رئيسيين هما :

٣. ١- الادوات الكمية : تتمثل في الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية بالاعتماد على قوى السوق , والتي يمكن عن طريقها السيطرة على المتغيرات الكلية المختلفة , وتقسم الى :

١- عمليات السوق المفتوحة : تتمثل عمليات السوق المفتوحة في ان يقوم البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان, وتلعب البنوك التجارية دورًا محوريًا في تأثيرها على نشاط الاقتصاد الوطني عن طريق الائتمان الذي تقدمه للأفراد ومؤسسات الأعمال والمشروعات الاستثمارية، الا أن حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية يخضع لرقابة البنوك المركزية، وهذه الاخيرة لا تسمح بأن يزيد حجم الائتمان عن المستوى الطبيعي الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي(الجلال : ٢٠٠٦ : ٦١) .

ب- سعر إعادة الخصم : يلجأ البنك المركزي الى هذه الاداة للتأثير على حجم الائتمان المصرفي ومن ثم التأثير على حجم المعروض من النقود , ويتم ذلك في اطار الاهداف المرسومة للسياسة النقدية , وهو السعر الذي يقوم البنك المركزي عن طريقه بخصم الاوراق التجارية التي تقدم اليه البنوك التجارية , او الذي يعيد به خصم اوراق سبق وان خصمتها هذه البنوك لعملائها المستثمرين (فهمي : ٢٠٠٦ : ١٦).

ج- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني : يجب على المصارف التجارية وفقاً للتشريعات المالية الحديثة ان تحتفظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي، وهو يمثل النسبة القانونية للاحتياطي، اذ تتحكم البنوك المركزية في مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة، ولصعوبة استعمال كل من عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم بفعل ضيق أسواق النقد والمال في هذه الدول وعدم تطورها , فان أهمية نسبة الاحتياطي القانوني تزداد استعمال هذه السياسة في البلدان النامية(غدير : ٢٠١٠ : ٤٨).

٢.٣ - الادوات النوعية : ويقصد بها الرقابة على الاتجاهات التي توزع فيها المصارف التجارية قروضها واستثماراتها المختلفة ، وتتمثل في ( ترشيد الائتمان والتأثير المباشر والاقناع الادبي) إلا ان هذه الادوات لا تنتج اثارا إلا إذا دعمتها وسائل أخرى , إذ ليس من السهولة تغيير سلوك البنوك التجارية والمؤسسات الأخرى عن طريق التهديدات الشفهية أو ما تقدمه من نصائح وارشادات (المرزوك: ٢٠١٨ : ٣٨) .

#### ٤ . قنوات انتقال السياسة النقدية

هنالك جملة من القنوات التي يمكن للسياسة النقدية عن طريقها الانتقال الى مختلف مفاصل الاقتصاد الوطني لتحقيق الاهداف المنشودة وهي :

٤ . ١- قناة سعر الصرف: (المعموري : ٢٠١٣ : ١٣٤)

يعرف سعر الصرف بانه ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة اجنبية معينة ( مهدي , امل : ٢٠١٩ : ١٣٤).

يقسم سعر الصرف الى ثلاثة انواع:(المعموري : ٢٠١٣ : ١٣٤)

١. سعر الصرف الاسمي : هو السعر الذي يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنا لوحده واحدة من العملة الأجنبية وهذا السعر الاسمي يمثل المقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات الشراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات المعلنة بين بعضها بعضا .

ب. سعر الصرف الحقيقي : ويتمثل في سعر الصرف الاسمي المعدل للأسعار النسبية بين البلدان .

ج. سعر الصرف الفعلي : ويعبر عن المتوسط المرجح لأسعار الصرف بين العملة المحلية والعملية من الشركاء

التجاربيين في البلاد التجارية الأكثر أهمية .

٤ . ٢- قناة توفر الائتمان

تعد قناة الائتمان من اهم قنوات انتقال اثار السياسة النقدية , وتتضح هذه الأهمية في نقل أثار السياسة النقدية للاقتصاد عن طريق العلاقة الوطيدة بين حجم الائتمان والإنفاق الكلي , وتعتمد فعالية انتقال أثر السياسة النقدية عبر قناة توفر الائتمان للاقتصاد على آلية عمل أسواق الائتمان، ومدى توفر الائتمان المصرفي، والمراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة، اذ يرتبط توفر الائتمان المصرفي باتباع سياسة نقدية توسعية ، يترتب عليها زيادة حجم الاحتياطيات والودائع لدى البنوك، مما يمكن من زيادة الإقراض المصرفي وينتج عن ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري، ومن ثم زيادة الدخل وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما ينعكس في زيادة الناتج الإجمالي. ( الشاذلي: ٢٠١٨ : ١٩ ) .

٣.٤- قناة أسعار الأصول ( الأسهم و السندات): (علواني: ٢٠١٦: ٣٩)

ظهرت هذه القناة من خلال نظريتين هامتين الأولى ل J.Tobin والثانية ل Modigliani حيث حاول الاقتصادي J.Tobin توضيح الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في أوقات الكساد من خلال نظريته المعروفة بنظرية  $q$  , وهي نظرية حركية في الاستثمار، وفكرتها الأساسية هي أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل الرأسمالي إلى تكلفة الإحلال، و تسمى النسبة بمعامل  $q$  حيث ان :

$$q = M/R$$

حيث ان  $M$  هي القيمة السوقية للأصل المالي و  $R$  هي تكلفة احلال مشروع ما محل الاخر .  
اما Modigliani فقد اوضح ان السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية و ومن ثم ارتفاع أسعارها  $Pe \uparrow$  فتزداد اثر ثروات أصحاب هذه الأسهم الذين يرفعون استهلاكهم من السلع و الخدمات، و بما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي، فان زيادة الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الإنتاج .

$$\square \square M \uparrow \square \square Pe \uparrow \square \square C \uparrow \square \square Y \uparrow$$

والنظريتين توضحان كيف يمكن لسياسة النقدية عن طريق التأثير على أسعار الأصول (الأسهم و السندات) في التأثير على النشاط الاقتصادي , كما ان فاعلية هذه القناة تعتمد على درجة تطور أسواق الأصول المالية والعقارية وخاصة الأسواق الثانوية بما يمكن الوحدات الاقتصادية من التفاعل مع تغيرات أسعار هذه الأصول واستخدامها كضمان مقابل عمليات الاقتراض, وتزداد هذه الفاعلية مع زيادة نسبة الأصول المالية من إجمالي المحفظة الاستثمارية للوحدات الاقتصادية (العمر: ٢٠٠٩ : ٢٥٤) .

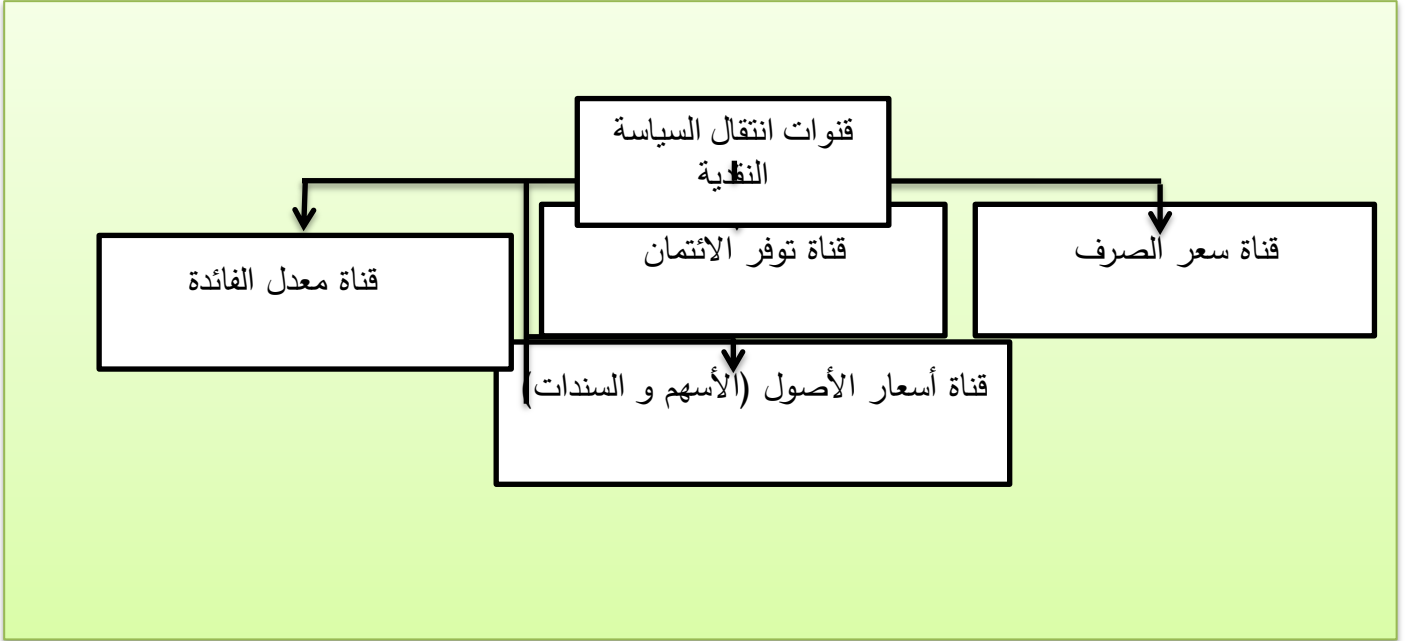
٤.٤- قناة معدل الفائدة: (عمران: ٢٠١٤: ٣٥)

تعتبر قناة معدل الفائدة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو ، اذ تؤدي السياسة النقدية التقييدية (الانكماشية)  $M \downarrow$  (حسب المفهوم الكينزي) إلى:

ارتفاع سعر الفائدة الاسمي وهو ما يعني رفع سعر الفائدة الحقيقي  $Ir$  ومن ثم ارتفاع تكلفة راس المال أي (معدلات الإقراض) وهذا له تأثير على نفقات الاستثمار  $I$  التي تنخفض ومن ثم انخفاض الإنتاج  $Y$  .

$$\square \square Y \downarrow \square \square I \downarrow \uparrow Ir \square \square M \downarrow$$

شكل (١) قنوات انتقال السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي



المصدر : من اعداد الباحثة .

### ثانياً// السيولة المحلية

تشمل السيولة المحلية كل من النقود و أشباه النقود و بذلك فإن السيولة المحلية تشمل عرض النقد بالمفهوم الواسع أي بالإضافة للعملة في التداول والودائع تحت الطلب ، فهي أيضا تشمل على الودائع الزمنية وودائع الادخارية وودائع التوفير. وعليه فالسيولة المحلية بهذا المعنى تضم بنود إضافية غير وسائل الدفع الأساسية ( عرض النقد بالمفهوم الضيق) وهذا يتيح أمام السلطات النقدية المزيد من الأدوات التي تساعد على تصميم وإدارة السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق التوازن والاستقرار في ميزان المدفوعات (نجيب : ٢٠٠١ : ٨٠) .

### المبحث الثالث // اثار السياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي

سنحاول في هذا المبحث دراسة وتحليل اثر السياسة النقدية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وهي (الناتج المحلي الاجمالي , السيولة المحلية, اسعار الصرف ) عن طريق عرض البيانات والمعلومات الخاصة بتلك المتغيرات خلال المدة المذكورة .

وفيما يتعلق بالاقتصاد العراقي الذي يعتمد على الموارد النفطية التي تصل مساهمة النفط فيها إلى ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، وتشكل نسبة مساهمة النفط من الموازنة العامة حوالي ٩٢% ، مقابل انخفاض كبير في مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى ، والذي انعكس بشكل كبير على التوجه نحو الاستيراد من الخارج والذي قاد الى تزايد الطلب على شراء الدولار لتغطية طلبات الاستيراد ، وازاء ذلك بات من الضروري ان يتدخل البنك المركزي من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي

ومواجهة الموجات التضخمية المحتملة في الاقتصاد نتيجة الاختلالات التي حدثت في البنية الاقتصادية (صالح : ٢٠١٢ : ٦).

### اولا // السياسة النقدية والنتاج المحلي الاجمالي

تؤدي السياسة النقدية في اطار تنفيذ عملياتها في ادارة السيولة على وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات ، ليتحقق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد ، اي تحقيق اعلى معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الاجمالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي الذي لا يزيد كسره الطبيعي عادة على ٣% سنوياً وهو أمر معروف في مؤشرات الاستقرار الاقتصادية الكلية الدولية . (حسن : ٨) .

ومن أجل تحفيز الوضع الاقتصادي في ظل عوامل الكساد نتيجة للتقليل الكبير في نفقات الحكومة وبالتالي زيادة معدلات البطالة في ظل اوضاع امنية واجتماعية معقدة قام البنك المركزي بالمبادرات الآتية :- (العلاق : ٢٠١٧ : ١٤) .

١- تخصيص مبلغ ٥ ترليون دينار لدعم النشاط الحقيقي من خلال اقراض المصارف المتخصصة الزراعي، الصناعي، صندوق الاسكان، العقاري من اجل اقراض المشاريع للقطاع الخاص وهي اكبر مبادرة اقراض في تاريخ العراق .

ب- تخصيص مبلغ ١.٥ ترليون دينار الى المصارف الخاصة لإقراض المشاريع الصغيرة ، مع استعداد البنك لتوسيع هذه المبادرة ، وتم تأسيس وحدة تنظيمية في البنك المركزي مختصة بالتمويل الاصغر .

ج- مبادرة البنك لاقتراح تسديد مستحقات المقاولين والمجهزين والمزارعين (اكثر من ٥ ترليون دينار) والتي اضررت بنشاط القطاع الخاص وبالقطاع المصرفي حيث وافقت الحكومة على اصدار السندات التي اقترحتها البنك المركزي وقام بتنظيم اعدادها وصرفها بالتنسيق مع المصارف الحكومية .

ويعرض الجدول (١) قيمة الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه اذ بلغ هذا المعدل نحو ١٢.٨٠% عام ٢٠٠٧ ، فيما سجل معدلا سلبيا عام ٢٠٠٩ نتيجة الازمة المالية العالمية وبحوالي ١٠.٦٧% - ، ولكنه تعافى بعد ذلك مسجلا معدلات متباينة وبلغ اعلى نسبة له وهي ٢٦.٣٨% عام ٢٠١١ نتيجة لارتفاع اسعار النفط ، وبعدها حقق معدلات سلبية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ، فيما سجل نحو ١١.٢٢% عام ٢٠١٨ .



الجدول (١) الناتج المحلي الاجمالي العراقي ومعدلات نموه  
للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٨)

السنوات	ناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)	معدل نمو الناتج محلي الاجمالي %
٢٠٠٧	١٠٧٨٢٨.٥	١٢.٨٠
٢٠٠٨	١٥٥٩٨٢.٣	٤٤.٦٥
٢٠٠٩	١٣٩٣٣٠.٢	(١٠.٦٧)
٢٠١٠	١٧١٩٥٧.٠	٢٣.٤١
٢٠١١	٢١٧٣٢٧.١	٢٦.٣٨
٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥.٥	١٦.٩٧
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧.٥	٧.٦١
٢٠١٤	٢٦٦٣٣٢.٧	(٢.٦٥)
٢٠١٥	١٩٤٦٨١.٠	(٢٦.٩)
٢٠١٦	٢٠٣٨٦٩.٨	٤.٧٢
٢٠١٧	٢٢٥٧٢٢.٤	١٠.٧١
٢٠١٨	٢٥١٠٦٤.٥	١١.٢٢

المصدر:

- ١- البنك المركزي العراقي , تقرير الاقتصادي العراقي لسنوات مختلفة .
- ٢-وزارة التخطيط , المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة .
- \*-الارقام بين الاقواس نمو سالب .

### ثانيا- السيولة المحلية

تمارس السياسة النقدية تأثيرا مباشرا في تحديد الكتلة النقدية من حيث التوسع في هذه الكتلة عن طريق اتباع سياسة نقدية توسعية والعكس بالعكس , وبحسب الهدف الذي تسعى السلطات النقدية الى تحقيقه وبما يتلاءم مع اهداف السياسات الاقتصادية الكلية .

ويظهر الجدول (٢) مكونات السيولة النقدية المحلية في العراق والتي تتوزع بين العملة في التداول والودائع الجارية , ويتبين ان نسبة مساهمة الودائع الجارية الى عرض النقد اخذت بالتصاعد سنة بعد اخرى , اذا سجلت هذه النسبة نحو ٣٤.٤٨ % عام ٢٠٠٧ وارتفعت بعد ذلك لتصل الى نحو ٥٤.٧٢ عام ٢٠١١ , لتتراوح بعدها بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت الى ٤٧.٩٦ % عام ٢٠١٨ .

الجدول (٢) السيولة النقدية المحلية في العراق

للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٨) بمليارات الدينانير

السنوات	عرض النقد	الودائع الجارية	عملة خارج البنوك التجارية	نسبة الودائع الجارية عرض النقد %
٢٠٠٧	٢١,٧٢١,١٦٧	٧,٤٨٩,٤٦٧	١٤,٢٣١,٧٠٠	٣٤.٤٨
٢٠٠٨	٢٨,١٨٩,٩٣٤	٩,٦٩٧,٤٣٢	١٨,٤٩٢,٥٠٢	٣٤.٤٠
٢٠٠٩	٣٧,٣٠٠,٠٣٠	١٥,٥٢٤,٣٥١	٢١,٧٧٥,٦٧٩	٤١.٦٢
٢٠١٠	٥١,٧٤٣,٤٨٩	٢٧,٤٠١,٢٩٧	٢٤,٣٤٢,١٩٢	٥٢.٩٥
٢٠١١	٦٢,٤٧٣,٩٢٩	٣٤,١٨٦,٥٦٨	٢٨,٢٨٧,٣٦١	٥٤.٧٢
٢٠١٢	٦٣,٧٣٥,٨٧١	٣٣,١٤٢,٢٢٤	٣٠,٥٩٣,٦٤٧	٥١.٩٩
٢٠١٣	٧٣,٨٣٠,٩٦٤	٣٨,٨٣٥,٥١١	٣٤,٩٩٥,٤٥٣	٥٢.٦٠
٢٠١٤	٧٢,٦٩٢,٤٤٨	٣٦,٦٢٠,٨٥٥	٣٦,٠٧١,٥٩٣	٥٠.٣٧
٢٠١٥	٦٩,٦١٣,١٥٠	٣٤,٧٥٧,٨٩٤	٣٤,٨٥٥,٢٥٦	٤٩.٩٣
٢٠١٦	٧٥,٥٢٣,٩٥٢	٣٣,٤٤٨,٧٢٢	٤٢,٠٧٥,٢٣٠	٤٤.٢٨
٢٠١٧	٧٦,٩٨٦,٥٨٤	٣٦,٦٤٣,٢٧٥	٤٠,٣٤٣,٣٠٩	٥٠.٢٠
٢٠١٨	٧٧,٨٢٨,٩٨٤	٣٧,٣٣٠,٩١٧	٤٠,٤٩٨,٠٦٧	٤٧.٩٦

المصدر : تم اعداده بالاستناد الى التشرارات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي .

ان الزيادة في نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد تعني زياد في ثقة الجمهور في عمل المصارف , اما انخفاض هذه النسبة فانه يعني تراجع الثقة في عمل قطاع المصارف , ويتضح من الجدول اعلاه ان هذه النسب متقلبة ولم تستقر عند نسبة معينة مما يدل على عدم استقرار ثقة الجمهور هذا القطاع .

### ثالثا-اسعار الصرف

تسعى السياسة النقدية في العراق الى تثبيت سعر الصرف الدينار العراقي عن طريق عمليات بيع و شراء الدولار فيما يسمى بمزاد العملة , وهذه العملية التي دأب البنك المركزي على العمل بها بعد عام ٢٠٠٣ تمكنت من تحقيق استقرار نسبي في صرف الدينار امام الدولار الامريكي .(عطية : ٢٠١٨ : ١٧٦) .

وتتمثل انواع اسعار الصرف في العراق بالاتي:(شندي : ٢٠٠٦ : ٤٥)

١.السعر الرسمي للثابت: الذي يعد سعرا مركزيا لتقييم جميع ايرادات الخزينة العامة بما فيها المعاملات الحكومية .

٢. السعر الموازي: الذي يتقرر يوميا تبعا لقوى السوق ، ويستخدم على نطاق واسع محليا وخارجيا خاصة من قبل القطاع الخاص.

٣. الاسعار الإدارية: وهي الاسعار التي تقررها السلطة فالسعر التحاسبي الذي يطبق وسعر السفارات والمصدرين والبنوك ( ١٣٠٠ دينار/دولار) وسعر الحوالات والكلديات الرسمية ( ٤٥٠ دينار/ دولار) ، وسعر المخالفات القانونية والجمارك للسلع المهربة بسعر السعر الموازي وسعر حوالات المواطنين لشراء العملات الأجنبية نسبة تقل عن ٥ % عن السعر السائد وسعر ضريبة الدخل الذي يحدد بسعر اسعار السوق واسعار المستهلك وغيرها.

وابتداءً من سنة ٢٠١٦ تم وضع معايير (بالاستعانة بمكتب تدقيق دولي) لدخول المصارف والشركات الى نافذة شراء الدولار بغية السيطرة على عمليات بيع الدولار والمحافظة على سعر الصرف من جهة وترسيخ الالتزام بقواعد الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من جهة ثانية وادت تلك المعايير الى الارتقاء بممارسات المصارف في هذا الشأن وبناء وحدات وقدرات تنظيمية وفنية وتقنية لتعزيز أنظمتها ورقابتها الداخلية. (العلاق : ٢٠١٧ : ١٤)

فجاء العمل بهذه الأداة و لا يزال مستمراً حتى نهاية مدة الدراسة هذه من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: ( عطية : ٢٠١٨ : ١٧٦)

١- يعد مزاد العملة وسيلة تطبيق للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من اجل السيطرة على السيولة وتحقيق التوازن بين عرض النقد لضبط السيولة عن طريق التعقيم \* Sterilization وتوفير فرص للاستقرار المالي والمناخ المناسب للاستثمار.

٢- انها أداة تدخل مباشرة لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق سعر صرف توازني , مما ينعكس بصورة إيجابية على المستوى العام للأسعار وخاصة على مدخلات الإنتاج والسلع النهائية المستوردة .

٣- استطاعت عملية مزاد العملة الأجنبية توحيد وتجانس أسعار الصرف للدينار العراقي عن طريق اشباع السوق العراقية بالعملة الأجنبية .

٤- ان مزاد العملة الأجنبية اسهم في رفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدودة عن طريق تحسين قيمة الدينار العراقي , مما ينعكس على القيمة الحقيقية للدخل.

٥- وسيلة ومصدراً لتمويل التجارة الحكومية وتمويل تجارة القطاع الخاص , وتتراوح احتياجات القطاع الخاص سنوياً ما بين ٨-١٢ مليار دولار.

٦- ان مزاد العملة قادر على توفير احتياطات بالعملة الأجنبية التي تفوق ما خصصه صندوق النقد الدولي والبالغ ١٠ مليار دولار , بهدف تحقيق الاستقرار لقطاع المعاملات الخارجية وتكوين احتياطي من العملة الأجنبية لتغطية الاستيرادات لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

ويمكن عرض اسعار الصرف للدينار العراقي امام الدولار من خلال الجدول (٣) , اذ يبين سعريين للصرف وهما السعر الرسمي الذي تحدده السلطات النقدية , وسعر السوق او الموازي والذي يحدد من خلال عرض الدولار والطلب عليه في السوق , وغالبا ما يكون سعر السوق اعلى من السعر الرسمي للدولار, ويبين الجدول (٣) ان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي اذ بلغ السعر الرسمي ١٢٥٥ دينار للدولار الواحد مقابل ١٢٦٧ في السوق اي بفارق ١٢ دينار , فيما سجل عام ٢٠١٦ اعلى فرق بين السعر الرسمي وسعر السوق وهو ٨٥ دينار عراقي .

### جدول (٣) سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار

للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٧)

السنوات	ع صرف الدينار / الدولار(السوق) (١)	ع صرف الدينار / الدولار(الرسمي) (٢)	(٢-١)
٢٠٠٧	١٢٦٧	١٢٥٥	١٢
٢٠٠٨	١٢٠٣	١١٩٣	١٠
٢٠٠٩	١١٨٢	١١٧٠	١٢
٢٠١٠	١١٨٥	١١٧٠	١٥
٢٠١١	١١٩٦	١١٧٠	٢٦
٢٠١٢	١٢٣٣	١١٦٦	٦٧
٢٠١٣	١٢٣٢	١١٦٦	٦٦
٢٠١٤	١٢١٤	١١٨٨	٢٦
٢٠١٥	١٢٤٧	١١٩٠	٥٧
٢٠١٦	١٢٧٥	١١٩٠	٨٥
٢٠١٧	١٢٥٨	١١٩٠	٦٨
٢٠١٨	١٢٠٩	١١٩٠	١٩

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على البنك المركزي العراقي , النشرة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .  
ان السلطات النقدية في العراق تتدخل في سوق الصرف الاجنبي للتأثير في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار عن طريق بيع وشراء الدولار للحفاظ على سعر الصرف, ويظهر الجدول (٤) ان نسبة مشتريات البنك المركزي من الدولار الى مبيعاته بلغت نحو ٥٩.٨٥ % عام ٢٠٠٧ , ثم انخفضت الى

٥٦.٨٥ في العام التالي , بينما سجلت نسبة مشتريات البنك الدولارية الى مبيعاته اعلى معدل لها عام ٢٠١٥ وبنحو ١٣٦.٥٣ % .

جدول (٤) مبيعات ومشتريات الدولار للبنك المركزي العراقي  
للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٧)

السنوات	المشتريات مليون دولار	المبيعات مليون دولار	نسبة المشتريات الى المبيعات %
٢٠٠٧	٢٦٧٠٠	١٥٩٨٠	٥٩.٨٥
٢٠٠٨	٤٥٥٠٠	٢٥٨٦٩	٥٦.٨٥
٢٠٠٩	٣٦٠٠٠	٣٣٩٩٢	٩٤.٤٢
٢٠١٠	٤٥٠٠٠	٣٦١٧١	٨٠.٣٨
٢٠١١	٥٤٠٠٠	٣٩٧٩٨	٧٣.٧
٢٠١٢	٥٧٠٠٠	٤٨٦٤٩	٨٥.٣٤
٢٠١٣	٦٢٠٠٠	٥٣٢٣١	٨٥.٨٥
٢٠١٤	٤٧٥١٥	٥١٧٢٨	١٠٨.٨٦
٢٠١٥	٣٢٤٥٠	٤٤٣٠٤	١٣٦.٥٣
٢٠١٦	٢٥٦٥٣	٣٣٥٢٤	١٣٠.٦٨
٢٠١٧	٤٠٣٥٥	٤٢٢٠١	١٠٤.٥٧
٢٠١٨	٥٢٢٢٩	٤٧١٣٣	٩٠.٢٤

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي

جملة القول ان السياسة النقدية في العراق تمارس تأثيرا ملحوظا على متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر او غير مباشر , كذلك تأثيرها في تحديد الكتلة النقدية المناسبة في الاقتصاد , بالإضافة الى الاثار الواضحة في سعر صرف الدينار مقابل الدولار باعتماده آلية مزاد العملة ونافذة بيع العملة , ولكنها لم تؤدي الدور المطلوب منها بالشكل الكافي بفعل الظروف المتقلبة التي يمر بها البلد .

**-الاستنتاجات والتوصيات**

**-الاستنتاجات**

١-تؤثر السياسة النقدية بشكل حقيقي على متغيرات الاقتصاد الكلي، اذ تتحكم من خلال أدواتها المختلفة الكمية والنوعية , ويمكن انتقالها الى الاقتصاد الحقيقي عن طريق معدلات الفائدة والصرف وغيرها .

- ٢-تهدف السياسة النقدية في العراق الى اصلاح الانظمة الاقتصادية وتعبئة وتوجيه المدخرات باتجاه الاستثمارات المنتجة وعلى وفق متطلبات التنمية الاقتصادية .
- ٣-تؤثر السياسة النقدية في العراق على الناتج المحلي الاجمالي بشكل غير مباشر من خلال قنوانها المختلفة , وبشكل مباشر عن طريق منح القروض والتسهيلات للمصارف المتخصصة .
- ٤-يتحكم البنك المركزي بتحديد سعر صرف الدينار مقابل الدولار باستخدام الية مزاد العملة ونافذة بيع العملة ومن ثم تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار وتأثيرها ايجابيا على الانشطة الاقتصادية .

#### -التوصيات

- ١- ينبغي تدخل السلطات النقدية في دعم عملية النمو الناتج المحلي الاجمالي عن طريق التحكم في معدلات الفائدة بالشكل الذي يشجع الاستثمار ومن ثم تحريك عجلة النشاط الاقتصادي .
- ٢-يتوجب على البنك المركزي العراقي توجيه الكتلة النقدية بالشكل الذي يمكن معه تفادي الاثار السلبية لزيادة او انخفاض السيولة المحلية عن حجمها المناسب .
- ٣-ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة وإتباع سياسة نقدية مناسبة وبالشكل الذي يضمن استقرار سعر الصرف .
- ٤- لا بد من الاستمرار في استخدام الأدوات الحديثة للسياسة النقدية في العراق ، كنافذة مزاد العملة و تطويرها وفق متطلبات العمل بها لإبعاد ما يشوبها من مساوئ.

#### -الهوامش والمصادر

- ١- المشهداني وال طعمة , أحمد إسماعيل , حيدر حسين , دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩ ) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , السنة العاشرة العدد ٣٣ , ٢٠١٢ .
- ٢- علواني , عمر , أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي (١٩٩٠-٢٠١٤) , رسالة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-كلية العلوم التجارية ٢٠١٦ .
- ٣- المرزوك وياقر , خالد حسين , جمانة علي, قياس أثر أدوات البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) , مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية المجلد ١٠ ، العدد ٣ ، ٢٠١٨ .
- ٤- غدير , هيفاء غدير , السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي للاقتصاد السوري , الهيئة العامة السورية للكتاب، دراسات اقتصادية ١١ , ٢٠١٠ .
٥. الخزرجي, ثريا, السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد ٢٣ , ٢٠١٠ .

- ٦- عمران, وليد , دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم , رسالة ماجستير جامعة أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ٢٠١٤ .
- ٧-الجلال , أحمد محمد صالح, دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية , رسالة ماجستير , جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ٢٠٠٦ .
- ٨-فهيم , حسين كامل , ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي , المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب -جدة بحث رقم ٦٣-٢٠٠٦ .
- ٩-العمر, حسين علي , قنوات تأثير السياسة النقدية (حالة الكويت), مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد ٦ العدد ٣ , ٢٠٠٩ .
- ١٠-مهدي و عبدالحسن ,صباح رحيم , امل , اثر نافذة بيع العملة على سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد ٩ العدد ١ , ٢٠١٩ .
- ١١-المعموري والزبيدي , عامر عمران ,سليم رشيد عبود, أثر تقلبات اسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الاسهم دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١١) , مجلة الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , المجلد ٣ العدد ١٢ , ٢٠١٣ .
- ١٢-نجيب, نعمة الله وآخرون , مقدمة في اقتصاديات النقود والمصارف و الصيرفة والسياسات النقدية , الدار الجامعية , الإسكندرية , الطبعة الأولى , ٢٠٠١ .
- ١٣- الشاذلي :احمد شفيق , قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي , صندوق النقد العربي ,دراسات اقتصادية العدد ٣٩ , ٢٠١٧ .
- ١٤- مظهر محمد صالح , الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية , البنك المركزي العراقي , كانون الثاني , ٢٠١٢ .
- ١٥-حسن , باسم عبد الهادي, السياسة النقدية في العراق (إصلاحاتها وتحدياتها الجديدة), الهيئة الوطنية للاستثمار الدائرة الاقتصادية .
- ١٦- العلق ,علي محسن, السياسة النقدية في مواجهة التحديات ٢٠١٥-٢٠١٦, البنك المركزي العراقي , ٢٠١٧ .
- ١٧-عطية , احمد صبيح واخرون , مزاد العملة بين تحقيق الاستقرار النقدي وهدر العملات الأجنبية سيناريوهات مقترحة. , مجلة الدراسات النقدية والمالية, البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث , العدد ٣ , ٢٠١٨ .
- ١٨- شندي, أديب قاسم, سعر صرف سعر صرف الدينار العراقي الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه المؤثرة فيه , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد ١١ , ٢٠٠٦ .
- ١٩-البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, تقرير الاقتصاد العراقي لمختلف السنوات .

٢٠- البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, النشرات الإحصائية السنوية سنوات مختلفة .

٢١- وزارة التخطيط , المجموعة الإحصائية ٢٠١٧ .

\* التعقيم النقدي Sterilization هو سياسة يتبعها البنك المركزي في مختلف الدول لتلافي الآثار التي تتسبب فيها التدفقات المالية الأجنبية على عرض النقود, إذ يؤدي شراء البنك المركزي للنقد الأجنبي إلى توسع القاعدة النقدية المحلية ليمتد تبعاً لذلك تعقيم هذه العملية عن طريق بيع البنك المركزي لأذونات الخزينة لخفض المكونات المحلية للقاعدة النقدية أو رفع معدلات الاحتياطي الإلزامي, وهذه الأدوات ستعيد القاعدة النقدية إلى مستواها الأولي .